الفصل الأول

في جواز إعادة المعدوم

قال: الْحَشْرُ وَالْبَدْأُ إِمْكَانـاً وَتَمْيِيـزاً وَنَفْـيَ مَـدْخَلِ أَوْقَـاتٍ سَـوِيَّانِ

أقول[1]: ذهب الطبيعيون من الفلاسفة إلى نفي الحشر للإنسان بناء على أنه عبارة عن هذا الهيكل المخصوص وأنه يفنى بالموت فيمتنع إعادته لامتناع الإعادة على المعدوم. وذهب الإلهيون منهم إلى[2] القول بالمعاد الروحاني وامتناع الجسماني لما مر[3]. وذهب أكثر المتكلمين إلى العكس من ذلك، ومنهم من جمع بينهما[4] وجزم بثبوت الإعادة للأرواح والأجسام جميعا، وعليه الاعتماد[5].

---

(١) انظر في المعاد أبكار الأفكار: ٤/٢٤٩-٣١٥، شرح المواقف: ٨/٣١٦-٣٢٨، شرح المقاصد: ٣/٣٣٧-٣٤٢.

(٢) ز: بدون (إلى).

(٣) انظر رأي الإلهيين بالتفصيل في رسالة أضحوية في أمر المعاد لابن سينا صـ٨٢ وما بعدها بتحقيق د. سليمان دنيا، والنجاة لابن سينا أيضا: ٤٧٧.

(٤) هم الماتريدي والباقلاني وأبو زيد الدبوسي والغزالي والراغب والحليمي من المتكلمين وأكثر الصوفية. انظر شرح المقاصد: ٣/٣٤٢، ٣٤٣.

(٥) يرجح الخيالي هنا مذهب القائلين بأن المعاد جسماني وروحاني معا، وهو مفرَّع على عدم كون الروح جسما خلافا لجمهور المتكلمين ـ غير أنا سنجد الخيالي يصرح بأن الأرواح أجسام لطيفة في نهاية الفصل الثالث من هذا الباب! ثم لا بد هنا من تنبيه على لبس قد ينتج عن تعبير الخيالي حيث قال «وذهب أكثر . . . للأرواح والأجسام جميعا». وهذه العبارة توهم أن أكثر المتكلمين يقولون بحشر الأجسام فقط دون الأرواح، وهذا خطأ. بل الصحيح أنهم أيضا قائلون بكلا الحشرين؛ إلا أنهم لكون الروح عندهم جسما من الأجسام ـ جعلوا إعادة الأرواح داخلا في الحشر الجسماني. وقد صرح بذلك الإمام أحمد رضا الهندي في المستند المعتمد: ١٨١.

لنا أن البدأ [1] أي الإيجاد أولا والحشر أي الإيجاد ثانيا[2] أمران متحدان في الماهية ، وإنما يختلفان بحسب العوارض الخارجة عن ماهيتهما فيلزم من إمكان الأول إمكان الثاني وإلا يلزم الاختلاف في لوازم الطبيعة الواحدة وإنه محال . فإن قلت: ثبت أن الإيجاد أمر ممكن نظرا إلى ذاته لكنه يجوز أن يمتنع في الزمان الثاني لفقد شرط أو وجود مانع . قلت المدعى ليس إلا جوازه وإمكانه نظرا إلى ذاته فلا ينافيه جواز امتناعه بغيره . نعم لو استدل بذلك على وقوع الحشر وتحققه لورود ما ذكرتموه .

وهنا بحث وهو أن للخصم أن يمنع اتحاد ماهية الإيجادين قياسا على الوجودين فإن الوجودات الخاصة عندهم لما كانت حقائق متخالفة جاز أن يكون إيجاداتها كذلك ، لابد لنفيه من دليل . فإن قلت ذلك إنما هو فيما إذا كان متعلق الوجود والإيجاد أمورا [3] متخالفة ، وأما إذا كان أمرا واحدا كما فيما نحن بصدده فلا . قلت لو سلم فيكون الكلام إلزاميا مبنيا على تسليم الخصم إياه ولا يلتفت إليه في أمثال هذه المقامات . والأقرب أن يقال إن الممكن هو الذي لا يلزم من فرض وقوعه محال ، ومن البين أنه لا يلزم من فرض وقوع الإعادة محال فتكون[4] ممكنة[5] وهو المطلوب . فإن قلت قد يلزم من فرض وقوعها محال لذاتها كما في إعادة الزمان . قلت بعد تسليم وجود الزمان ليس المدعى صحة إعادة كل شيء فلا إشكال .

واحتج المخالف بوجوه . الأول : أنه لو جاز إعادة المعدوم بعينه وفرضنا وقوعه لجاز إيجاد مستأنف مثله فلنفرض وجوده أيضا مع ذلك المعاد فيلزم الاثنينية بدون التمايز ، وأنه باطل بديهة . والجواب على ما أشار إليه المحقق أولا ، وهو أن الامتياز بالعوارض المشخصة كما في المثلين المبتدأين وإن أريد بالتماثل الاتحاد من

---

(١) ز: المبدأ .
(٢) أول ق ٦٨ في ز .
(٣) ز: أمور .
(٤) أ: يكون ، ز: فيكون .
(٥) أول ق ٥٨ في أ .

كل الوجوه فلا نسلم الاثنينية بل لا يتصور التماثل حينئذ ، وإن أريد الاتحاد في العوارض المشخصة فالملازمة مسلمة وبطلان اللازم ممنوع ، إذ الاثنينية حينئذ تكون[1] اعتبارية فيكفيها التغاير الاعتباري .

الثاني : لو جاز إعادة المعدوم بعينه ؛ أي بجميع عوارضه المشخصة ومن جملتها الوقت لأعيد في وقته الأول فيلزم أن يكون المعاد عين المبتدأ . والجواب ما أشار إليه المحقق ثانيا ، وهو نفي كون الزمان من العوارض المشخصة بشيء من المبتدأ والمعاد وإلا لكان الشخص الواحد أشخاصا متعددة بحسب تعدد الأزمنة فإنه سفسطة ظاهرة . وقد يجاب بالتزام إعادة الوقت أيضا ومنع الاتحاد حينئذ وليس بشيء . إذ يلزم حينئذ أن يكون للزمان زمان وأنه باطل فلابد أن يعاد بدونه ويلزم الاتحاد .

الثالث : أن الحكم بصحة العود يقتضي اتصاف المعدوم حال العدم بصحة العود وأنه لا يتصور بدون التماثل ولا تمايز للمعدومات حال العدم . والجواب أن المذهب أن المعدومات متمايزة[2] في العقل حال عدمها وإن لم تكن[3] موجودة فيه ألا يرى أن أكثر المتكلمين ذهبوا إلى أن الوجودات زائدة على الماهيات[4] ، وليس ذلك في الخارج ، فتعين أن يكون في العقل مع أنهم لا يقولون بالوجود الذهني . والشيخ الأشعري قد نفى زيادتها في الخارج وأنكر الوجود الذهني ، فلابد أن يكون اتصافها بها نظرا إلى العقل وإن لم يكن ماهياتها متحققة فيه . فإن قلت:(لم لا يجوز أن يكون مرادهم بذلك كونها زائدة في الخارج . قلت)[5]: لأن[6] ثبوتها له حينئذ يكون في الخارج ومن المعلوم ضرورة أن ثبوت شيء لشيء في الخارج فرع على ثبوت المثبت له فيه فيلزم تقدم الشيء على نفسه أو التسلسل .

---

(١) أ: يكون .
(٢) أ ، ز: يتمايز ، وما أثبته من « ص» .
(٣) أ: يكن .
(٤) أول ق ٦٩ في ز .
(٥) ما بين القوسين ساقط من « ز» .
(٦) ز: لا .

وههنا بحث وهو أن ثبوت الوجودات لماهياتها إنما هو في نفس الأمر من غير فرض فارض واعتبار معتبر ، وما ذكر يدل على كونه بمجرد الفرض والاعتبار وأنه باطل قطعا . ومن ههنا ظهر أيضا بطلان ما ذهب إليه القائلون بالوجود الذهني من أن قبول الماهيات لوجوداتها وزيادتها إنما هو حال كونها موجودة في الذهن لأن الذهن[1] يجردها عن الوجود مطلقا سواء كانت خارجية أو ذهنية فإنها وإن كانت موجودة في الذهن إلا أن للذهن أن يأخذها غير مقيدة بهذا الوجود وينسب إليها فيجدها حينئذ قابلة له . وأما إذا لوحظ معها الوجود فلا يكون قابلة ، ولما كان قيامه بالماهية وقبولها إياه من حيث هي وهذه الحيثية إنما تثبت[2] لها في العقل فاللازم حينئذ زيادته في التصور لا في الوجود العيني .

فإن قلت : فنحن نقول بثبوت الوجود لها إنما هو في نفس الأمر ولما امتنع ذلك في الخارج لما مر تعين أنه في العقل لا أنه بالعقل وبينهما بون بعيد . قلت حينئذ البديهة التي ادعيتموها في ثبوته لها في الخارج[3] فهي قائمة بعينه في ثبوته لها في نفس الأمر على هذا الوجه فيلزم تقدم الشيء على نفسه أو التسلسل في الموجودات المترتبة في نفس الأمر وأنه باطل لقيام التطبيق فيها كما لا يخفى على من له أدنى مسكة[4] .

قال:بَلْ لا احْتِيَاجَ إِلَى قَوْلٍ بِصِحَّةِ أَنْ يُعَادَ مَا عُدِمَتْ فِي حَشْرِ أَبْدَانِ

أقول : لما احتج المنكرون للحشر بأنه موقوف على إعادة المعدوم بعينه وأنه ممتنع ، أما على مذهب من قال إن فناء الأجسام عبارة عن انعدامها فظاهر ، وقد اعترف به الذاهب إلى تلك المقالة أيضا . وأما على قول من قال إن فناءها عبارة عن تفرق أجزاءها واختلاط بعضها ببعض كما يشعر به قصة الخليل صلوات الله عليه فلأن الأجزاء وإن لم تكن[5] معدومة إلا أنه لا شك في انعدام التأليف والحياة وكثير

---

(١) ز: بدون (لأن الذهن) .
(٢) أ ، ز: يثبت .
(٣) أول ق ٥٩ في أ .
(٤) ز: ملكة .
(٥) ز: يكن .